10.21608/MEAE.2025.350657.1358

المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

دراسة اقتصادية قياسية لطبيعة العلاقات التجارية الزراعية المصرية

د. صبري يحيى سيد علي شلتوت (باحث أول)
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية

المستخلص

تجيب مشكلة البحث عن ما إذا كان للسياسة التجارية الزراعية المصرية ومحاولاتها العديدة في تنمية الصادرات الزراعية أدى إلى نمو الصادرات الزراعية نموا حقيقيًا يساهم في زيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي؟ وما هو مدى الحد من الاعتماد على الخارج ومواجهة التبعية التجارية الزراعية والغذائية، هل تحتفظ مصر بسيادة غذائية في أهم محاصيلها الاستراتيجية؟ يهدف البحث للتحقق من تلك الاستفسارات. وأسفرت النتائج: أن معدل النمو السنوي والبالغ 23%، 20% في الصادرات الزراعية الكلية لفترتي المقارنة (2005-2013)، (2014-2022) يفوق معدلات النمو السنوي للواردات الزراعية بنحو 20%، 19.8% للفترتين على الترتيب. وأن إجمالي الاستثمارات الزراعية يزداد بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 16.3%، 20.2% خلال فترتي الدراسة، وأن الزيادات في الصادرات الزراعية لم تغطي الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الزراعية الكلية، وأن قيمتها ذهبت في تغطية قيمة الواردات الزراعية الكلية، وأن الاقتصاد المصري قادر على توفير احتياجاته الغذاء والزراعية بدرجة تبعية تصل لنحو 18%. تجاوز معامل التركز السلعي للصادرات والواردات (40) وفقًا لمؤشر جيني - هيرشمان، مما يعرضها لتقلبات الأسواق، وتراجع كفاءة وسيادتها التجارية، وأن الزيادة بالصادرات الزراعية لتلك الفترة لم تكن سببا في التغيرات التي حدثت بإجمالي الدخل الزراعي خلال الفترة (2005-2022)، لأنها انصرفت بالأساس في فاتورة الواردات الذي يفقدها الاثر الإيجابي على إحداث تغيير معتبر بإجمالي الدخل الزراعي. وأن التغيرات في اجمالي هذا الناتج تعود إلى التغيرات في الاستثمارات الزراعية الاجمالية خلال فترة الدراسة (2005-2022). ويوصي البحث بضرورة العمل على تعزيز سياسة التنوع السلعي للصادرات، والتوسع الانتاجي للواردات الزراعية والغذائية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي منها لاسيما القمح. وضرورة العمل على زيادة الاستثمارات في الانشطة الزراعية التصنيعية.

بيانات البحث

استلام 2025/1/5
قبول 23 / 2/ 2025

الكلمات المفتاحية:
الانفتاح التجاري، الاعتماد المتبادل، العلاقة السببية

الباحث المسئول: د. صبري يحيى سيد على شلتوت.
البريد الإلكتروني: sshaltout730@gmail.com

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

Egyptian Journal Of Agricultural Economics
ISSN:2735-4040(Online), 1110-6832 (print)
https://meae.Journals.ekb.eg/

An Econometrics Study of the Nature of Egyptian Agricultural Trade Relationships

Dr. Sabry Yahia Sayed Ali Shaltout
Assistant Professor(Senior researcher)
Agriculture Economic Research Institute, Agriculture Research Center, Egypt

ARTICLE INFO

Article History
Received: 5-1- 2025
Accepted:23- **2- 2025**

Keywords:
Trade Openness, Degree of Interdependence, Causal Relationship

ABSTRACT

This study examines the impact of Egypt's agricultural trade policy on export growth, trade openness, and external dependency reduction. It assesses whether these policies have enhanced food sovereignty in strategic crops and mitigated agricultural trade vulnerability. Empirical findings indicate that agricultural exports grew annually by 23% (2005–2013) and 20% (2014–2022), outpacing the growth rates of agricultural imports (20% and 19.8%, respectively). Agricultural investments expanded at 16.3% and 20.2% annually during the two periods. However, export growth remained insufficient to offset the rising import bill, constraining net agricultural trade gains. Despite Egypt achieving an 82% self-sufficiency rate in food and agricultural products, the Gini-Hirschman index for export and import concentration exceeded 40, indicating market susceptibility and weakened trade efficiency. Notably, agricultural export growth did not significantly drive total agricultural income, as revenues were largely absorbed by import expenditures. Instead, fluctuations in agricultural income were predominantly influenced by changes in total agricultural investments.

The study recommends enhancing export diversification, expanding domestic production of key agricultural and food imports particularly wheat to improve self-sufficiency, and increasing investments in agro-industrial activities. These policy measures are critical for strengthening Egypt's agricultural trade balance and economic resilience.

Corresponding Author: Dr. Sabry Yahia Sayed Ali Shaltout
Email: sshaltout730@gmail.com

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

مقدمة

تتعاقب الحكومات المختلفة في تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري والقيام بتنفيذ السياسات التجارية المختلفة والدخول في العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف؛ ذلك لتحسين وضع التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية النواتج المحلية وخاصة النواتج الزراعية من الصادرات، وتخفيف العبء على الموازين التجارية، ومع كل هذا لا تزال التجارة الخارجية المصرية عامة والزراعية خاصة تتسم بتركزها النوعي في عدد من النواتج الزراعية المصدرة المحدودة الخام، وكذلك في جانب السلع من الواردات، كما يلاحظ أيضًا تركزها السوقي مع أسواق الدول الراسمالية ومواجهتها شروط تجارية مجحفة، فترتفع أسعار السلع الصناعية المستوردة مقابل انخفاض قيمة الصادرات المصرية لتلك الأسواق، بالاضافة إلى مواجهتها لتحديات تتعلق بتدهور بيئة التجارة الدولية، نتيجة السياسات الحمائية، فيما يتعلق بالصحية والصحة النباتية، وغيرها من السياسات، مما يترتب عليه انكماش الطلب على السلع المصرية الأولية، يضاف الى ذلك ايضا التقسيم الدولي تحت مسمى الاعتماد المتبادل، وهو توزيع غير متكافىء ليس لصالح الدول النامية ومنها مصر، ولعل هذا يشير إلى أن التجارة الخارجية والزراعية منها على وجه الخصوص تتعرض لتبعية تجارية للسوق الدولي، مما يهدد مفهوم الاعتماد المتبادل في التجارة الزراعية المصرية، ويقلل من فرصتها للتخلص من التبعية واستبدال العلاقات التجارية غير المتكافئة بعلاقات تجارية تنافسية تسمح لها بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية بعدد من الاسئلة -التي تثور حول ما إذا كان للسياسة التجارية الزراعية المصرية واتخاذ التدابير والاجراءات العديدة لتنمية الصادرات الزراعية وتعزيز قدراتها التنافسية والذي أكدت عليها استراتيجيات التنمية واستراتيجية 2030، - وهل أدى ذلك إلى نمو الصادرات الزراعية نموا حقيقيًا يساهم في زيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي؟ وما هو مدى الحد من الاعتماد على الخارج وتقليل التبعية التجارية الزراعية والغذائية المصرية للعالم الخارجي، وإلى أي مدى تحتفظ مصر بسيادة غذائية من أهم محاصيلها الاستراتيجية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى دراسة المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالتجارة الخارجية الزراعية والوقوف على الوضع الراهن لكفاءة التجارة الخارجية الزراعية، ومدى الانكشاف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية للتجارة الزراعية و الغذائية المصرية للعالم الخارجي. ووصولا لهذا الهدف يتناول البحث النقاط التالية:

1. تطور مكونات التجارية الخارجية الزراعية الكلية خلال الفترة (2005-2022).
2. تطور قيمة الاستثمارات الزراعية، والدخل المحلي من الزراعة.
3. مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية.
4. مؤشرات قياس درجة السيادة التجارية للزراعة المصرية.
5. قياس العلاقة السببية بين مكونات التجارة والناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار الزراعي.

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الفروض البحثية:

يفترض البحث عددًا من الفروض، والتي يمكننا الوقوف على مدى صحتها من خلال إجراء التحليل الاقتصادي في هذا البحث، وهي كالتالي:

1. إن تصحيح الخلل بالميزان التجاري الزراعي- بالأساس- يعتمد على نمو الصادرات الزراعية، وأنْ تحقق هذه الصادرات معدلات نمو أعلى من معدلات نمو الواردات منها؛ مما يعظم من الحصيلة النقدية لها، ويقلل العجز في الميزان التجاري الزراعي، ويحقق الفائض ويرفع من قيمة صافي الدخل الزراعي؛ الأمر الذي يساهم في التوسع في مشاريع التنمية الزراعية.
2. إن زيادة قيم مؤشرات الانفتاح الاقتصادي للتجارة الزراعية والغذائية المصرية تعني مزيدًا من التبعية الاقتصادية التجارية للعالم الخارجي.
3. تؤدي زيادة الحصيلة النقدية للصادرات الزراعية لتحسن في الدخل الزراعي، وزيادة الاستثمارات الزراعية داخل القطاع، ومن ثم زيادة الانتاج الزراعي للوفاء بالطلب الخارجي المتزايد على الصادرات الزراعية، مما يزيد مرة أخرى في صافي الدخل الزراعي وهكذا. يواجه هذا الفرض بالفرض القائل: "إن هذه الزيادة المتحصل عليها من الحصيلة النقدية للصادرات الزراعية تذهب كمدفوعات لفاتورة الواردات الزراعية".
4. يتسم توزيع الصادرات الزراعية المصرية بالتركز السلعي والسوقي، مما يزيد من التبعية الاقتصادية للتجارة الزراعية المصرية.

الاسلوب البحثي ومصادر البيانات:

أُستخدم في هذا البحث أسلوب التحليل الوصفي، كالنسب والمتوسطات ومعدلات التغير، كما تم استخدام بعض الأساليب الكمية لتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لبعض المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بمكونات التجارة الخارجية الزراعية، والمؤشرات المستخدمة في قياس التبعية الاقتصادية خلال الفترتين(2005-2013)، (2014-2022)، باعتبار أن الفترة الأولى(2005-2013) تمثل التفعيل الكامل للاتفاقيات الثلاثة الكبرى والتي انضمت اليها مصر، (اتفاق منظمة التجارة العالمية، والمشاركة المصرية الأوروبية، ومنطقة التجارة العربية الكبرى)، بالاضافة لتفعيل متدرج لاتفاق الكوميسا، وعدد من الاتفاقيات الثنائية الأخرى. وأن الفترة الثانية(2014-2022) تمثل فترة انعكاسات التفعيل الكامل للاتفاقيات التجارية والقيام بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي الداعية إلى الاندماج التجاري الأكثر مع العالم.

وكذلك تميزت هذه الفترة بالتغيرات السياسية والاجتماعية ما بعد 2014، وتاثيرها على الاقتصاد والتجارة الخارجية بوجه خاص، وفترات الاغلاق مع وباء – كوفيد 19- الذي بدا انتشاره 2019 وتحول لجائحة في عام 2020، وتأثيراته على خلل خطوط الامداد السلعي والغذائي للصادرات والواردات، كما شهدت هذه الفترة تحركات متكررة لأسعار الصرف وتدني قيم العملة الوطنية، وكذلك تبنى الدولة لبرامج اصلاحية جديدة ومستهدفات استراتيجية 2030.

وقد تم استخدام أيضًا اختبارات السببية كأحد أساليب التحليل الكمي الاستدلالي. وقد اعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة بالنشرات الذي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمتاحة على موقعه الإلكتروني، والنشرة السنوية لتقديرات الدخل من القطاع الزراعي، بأعدادها المختلفة، ونشرات

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

احصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، بأعدادها المختلفة، التي يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية، بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وقاعدة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية،"الحسابات القومية"، على موقعه الإلكتروني(https://mped.gov.eg/)، وكذلك الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي(IMF). وعدد من البحوث والدراسات والمؤلفات المتعلقة بموضوع البحث. وقد أجريت الحسابات والتحليلات باستخدام برامج Excel ، SPSS ، EViews.

الاطار النظري للبحث:

- **مؤشر درجة الانفتاح التجاري الزراعي** [11،12]: ويعبر عن إجمالي حجم التجارة الخارجية الزراعية(الصادرات الزراعية الكلية + الواردات الزراعية الكلية)/ اجمالي الدخل الزراعي المحلي*100. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من 100% دل ذلك على مدى انفتاح(أي زيادة تعامل) الاقتصاد على الخارج من الناحية التجارية الزراعية.
- **مؤشر درجة الاعتماد على الخارج:**

وهو يشير إلى اعتماد الدولة في توفير احتياجات السكان من السلع الزراعية والغذائية على الاستيراد من العالم الخارجي وهو يمثل (اجمالي قيمة الواردات الزراعية الكلية إلى اجمالي الدخل الزراعي)*100. حيث إنه كلما ارتفعت تلك النسبة ازدادت درجة الاعتماد على الخارج.

- **مؤشر التبعية الاقتصادية للتجارة الزراعية:**

وهو درجة تأثر الاقتصاد بالتغيرات والتقلبات في العوامل الخارجية المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية، وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر لـ 100% دل ذلك على **زيادة التبعية. ويتم حسابه وفقا للمعادلة:** (اجمالي قيمة الصادرات الزراعية الخام مضافا اليها قيمة الواردات الزراعية الكلية)/اجمالي الدخل الزراعي*100.

ونعني هنا بالصادرات الزراعية الخام:

الصادرات الزراعية من المملكة النباتية والمملكة الحيوانية والاسماك والقشريات المذكورة أنها خام سواء طازجة أو مبردة، أو مجمدة، بالاضافة إلى الأرز المبيض والملمع، وكذلك مجموعة القطن المحلوج ومجموعة الألياف النباتية الأخرى. [1]

- **مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية:**

وهي تشير إلى الأهمية النسبية لصافي التجارة الزراعية الكلية للإجمالي حجم تلك التجارة كقيمة مطلقة، وهو يدل على مدى مساهمة أو مشاركة التجارة الخارجية الزراعية للدولة في التجارة الدولية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (الصفر) في حالة اتزان الميزان التجاري الزراعي، وبين (100) في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافيًا للسلع الزراعية والغذائية[3].

- **مؤشر الميل المتوسط للتصدير**[5]:

وهو مؤشر يدل على مدى ميل الدولة نحو(أو مدى قدرتها على)التصدير من خلال ماتمثله قيمة صادرتها من سلع زراعية بالنسبة لاجمالي ما تنتجه، الأمر الذي يترتب عليه تنوع وزيادة مصادر دخلها ومتحصلاتها من العملات الأجنبية، ويشير إلى مدى إسهامها في تكوين الناتج المحلي الزراعي، ويظهر ايضًا مدى اعتمادها على الظروف السائدة في السوق الدولي. فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على أن تجارة الدولة أقل

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

تعرضا للتقلبات والتغيرات في الأسواق الخارجية واقل تبعية في تجارتها للعالم الخارجي، ويحسب بالمعادلة: (قيمة الصادرات الزراعية الكلية / قيمة الناتج المحلي الزراعي)*100.

- **مؤشر الميل المتوسط للاستيراد**[6]:

يشير إلى مدى الاعتمادية لسد احتياجات السكان من السلع الزراعية والغذائية على الاستيراد من العالم الخارجي، وبالتالي درجة تبعيتها للعالم الخارجي، ويشير ايضا إلى تبعية الانتاج المحلي للانتاج العالمي الذي يمده بسلع الإنتاج، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل على زيادة الاعتماد على الخارج في تلبيه احتياجات السكان، ويتم احتسابه بالمعادلة: (قيمة الواردات الزراعية / اجمالي الدخل الزراعي)*100.

- **معدل تغطية الصادرات للواردات الزراعية**:

ويشير إلى قدرة الدولة على تغطية نفقات وارداتها الزراعية عن طريق الحصيلة النقدية للصادرات من السلع الزراعية فإذا زاد هذا المؤشر عن (100) دل على وجود فائض في الميزان التجاري الزراعي للدولة ويحسب بالمعادلة: (قيمة الصادرات الزراعية/قيمة الواردات الزراعية)*100

- **التركز السوقي (الجغرافي) والسلعي للتجارة الزراعية**:

ويقصد بها درجة توزيع الصادرات أو الواردات الزراعية بين النواتج (توزيع وفقا للنوع) في حالة قياس التركز السلعي؛ وبين الأسواق(توزيع مكاني) في حالة قياس التركز الجغرافي. وأوضح " Michealy, 1962 أنه يمكن قياس درجة تركز الصادرات/الواردات باستخدام مقياس كمي؛ وذلك من خلال نوعين من معاملات التركز، النوع الأول: هو "معامل التركز الجغرافي"Geographic Concentration Coefficient، وهو يقيس درجة التركز في صادرات/واردات الدولة من حيث عدد الدول التي تتعامل معها الدولة. والنوع الثاني: هو "معامل التركز السلعي"Commodity Concentration Coefficient، وهو يقيس درجة تركز الصادرات/الواردات للدولة من حيث عدد السلع التي يتعامل فيها. وقد استنتج "Michealy" أنه إذا زادت قيمة معامل التركز عن **(40)** دل ذلك على التركز الجغرافي (أو السلعي) ، وذلك من خلال عدد من التطبيقات على صادرات بعض الدول. ويحسب معامل التركز، أو ما يعرف بمعامل (جيني-هيرشمان) كما يلي:

$$\text{معامل التركز (\%)} = \sqrt{\text{مجـ}\left(\frac{\text{ص س}}{\text{ص ك}}\right)^2}$$

حيث :

ص س : قيمة الصادرات أو الواردات الزراعية المصرية إلى الدولة "س" ،

"س" = 1، 2 ،...، ن (في حالة التركز الجغرافي). أو قيمة الصادرات الزراعية المصرية من السلعة "س"، "س" = 1 ، 2 ،...، ن (في حالة التركز السلعي) .

ص ك : قيمة الصادرات/الواردات الزراعية المصرية.

وننوه هنا إلى أن درجة تركز الصادرات ـ أغلبها سلع خام ـ في الدول النامية أعلى من درجة تركز الواردات، وذلك بعكس الدول الصناعية؛ مما يؤدي إلى تقلبات في قيمة الصادرات للدول النامية، ويترتب على ذلك آثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول من خلال تأثيرها على معدلات التبادل للتجارة الخارجية[21].

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

- **مضاعف الاستثمار:** مقدار التغير في قيمة الناتج المحلي المتولد من تغير - بالزيادة - الاستثمار بوحدة واحدة، ويقدر بالتغير في الناتج المحلي/التغير في الاستثمار، وارتفاع قيمته عن الواحد الصحيح تدل على كفاءة الاستثمار بالقطاع الزراعي والعكس صحيح[10].
- تناول البحث القيم الجارية للمتغيرات الاقتصادية، على الرغم من أن القيم الجارية تعكس التغيرات المالية الفعلية، إلا أنها قد تتأثر بعوامل خارجية مثل التضخم وتقلبات سعر الصرف، مما قد يؤثر في على دقة التفسير الاقتصادي للنتائج. لذلك سيتم الاشارة اليه في المناقشات. وذلك لضمان تقديم تحليل أكثر دقة لحالة التجارة الخارجية الزراعية خلال الفترات الزمنية المختلفة.

اختبار السببية:

وهو احد اختبارات الفروض التي تؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرين، والتكامل المشترك يعني وجود علاقة سببية بين المتغيرين في اتجاه واحد على الأقل، وعدم وجوده يدل على عدم وجود العلاقة السببية بين المتغيرين، ووفقا لهذا التفسير إذا كان لدينا سلسلة زمنية (x1)، وسلسلة زمنية أخرى(x2) وان احدهما يحتوي على المعلومات التي تفيد تفسير المتغيرات التي تحدث بالمتغير الاخر وكذلك التنبؤ بها، ويمكن العكس ايضا، فالمتغير الأول يكون سببا في التغير الحادث في المتغير الاخر، والعكس صحيح، ولكن عند التقدير يمكن ان يكون التقدير غير حقيقي، أو غير دقيق، نظرا لان السلسلة الزمنية لاي متغير كثيرا ما يكون بها ارتباط ذاتي بين قيم المتغير نفسه عبر الزمن، ولتجنب اثر الارتباط الذاتي بين القيم للمتغير يضاف قيم المتغير التابع كمتغير مستقل بفترات ابطاء مختلفة تعبر عن الفجوات الزمنية وكمتغير تفسيري أو مستقل مع المتغيرات المستقلة الأخرى بفترات ابطاء ايضا عند تقدير العلاقة السببية، ويتطلب اختبار السببية تقدير نموذج انحدار ذاتي ثناي Vector Autoregression(VAR) Model، ويتطلب استخدام البيانات بصيغتها المستقرة[7]، يجب ان تكون السلسلة سلسلة ساكنة، لان عدم توفر السكون بالسلسلة يؤدي إلى تقدير غير دقيق، أو مزيف. ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار انجل-جرانجر (Engle-Granger Test)[20]، واختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون (Cointegration Regession Durbin-Watson)، وسيتم الاعتماد على اختبار جرانجر للسببية.

النتائج والمناقشات:

اولاً: تطور مكونات التجارة الخارجية الزراعية الكلية خلال الفترة (2005-2022):

يتبين من الجدول (1) أن جميع المتغيرات موضع الاعتبار المكونة للتجارة تتزايد سنويا خلال فترتي المقارنة (2005-2013)، (2014-2022)، فقد بلغ معدل الزيادة السنوية في قيمة الصادرات الزراعية الكلية نحو 23% خلال الفترة الأولى، في حين بلغ نحو 20% خلال الفترة الثانية، كما بلغ معدل الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية الكلية نحو 22.3% خلال الفترة الأولى، في حين بلغ نحو 19.8% خلال الفترة الثانية، من الملاحظ زيادة قيمة الصادرات الزراعية الكلية من نحو 15.1 مليار جنيه خلال الفترة الأولى(2005-2013) إلى حوالي 75.9 مليار جنيه في الفترة الثانية (2014-2022)، بمعدل تغير 395% بين الفترتين، وأن معدل النمو السنوي والبالغ 23%، 20% في الصادرات الزراعية الكلية للفترتين على الترتيب، يفوق الزيادة في معدلات النمو السنوي للواردات الزراعية الكلية البالغ نحو 20%، 19.8% للفترتين على

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الترتيب، مما ساهم في انخفاض معدلات الزيادة في الميزان التجاري الزراعي من نحو 23% للفترة الأولى، إلى نحو 20% للفترة الثانية، مما قد يشير هذا إلى كفاءة السياسات التجارية الزراعية التي قد اتخذت لتنمية الصادرات الزراعية الكلية، والتي ظهرت آثارها في انخفاض معدلات النمو السنوي في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 22% للفترة الأولى إلى نحو 20% للفترة الثانية.

على الرغم من ذلك يلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية الكلية لا تغطي سوى 34% من قيمة الواردات الزراعية الكلية لمتوسط الفترة الثانية(2014-2022) وازداد قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي الكلي من نحو 31.7 مليار جنيه للفترة الاولى إلى نحو 146.3 مليار جنيه للفترة الثانية بمعدل تغير بلغ نحو 361% بين الفترة الأولى والثانية موضوع البحث.

ثانيًا: تطور كل من قيمة الاستثمارات الزراعية، والدخل المحلي من الزراعة:

يتضح من نفس الجدول السابق، أن إجمالي الاستثمارات الزراعية يزداد بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 16.3%، 20.2%، وبمتوسط يبلغ حوالي 7.7، 32.7 مليار جنيه وذلك خلال الفترتين (2005-2013)، (2014-2022) على الترتيب، في حين بلغ اجمالي الدخل المحلي من الزراعة نحو 145.6 مليار جنيه للفترة(2005-2013) ونحو 347.9 مليار جنيه للفترة(2014-2022)، بزيادة سنوية بلغت نحو 27.3 مليار جنيه، 65.1 مليار جنيه، وبمعدلات نمو سنوي بلغت حوالي 18.8%، 18.7% على الترتيب خلال فترتي الدراسة.

ويمكننا القول بناء على ما سبق عرضه إن الزيادات في الصادرات الزراعية الكلية التي تمت بين فترتي الدراسة لم تغطِ الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات الزراعية الكلية، وأن القيمة المتحصل عليها من الصادرات الزراعية الكلية قد ذهبت في تغطية قيمة الواردات الزراعية الكلية، ولم تظهر آثارها على معدلات الزيادة في الدخل المحلي من الزراعة بين فترتي الدراسة، وهذا قد يشكك في القول بأن نمو الصادرات الزراعية الكلية يمكن الاعتماد عليه في تحسين حالة الميزان التجاري الزراعي، حيث أن الأساس هنا وفي هذه الحالة هو اعادة التوجيه والحد من الواردات الزراعية الكلية والذي يمكن معه الحد من الخلل في الميزان التجاري الزراعي. وكذلك الاشارة أن الزيادة في الدخل الزراعي ربما تعود قيمته للتغير في الاستثمارات الزراعية خلال الفترة الثانية.

ثالثا: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية:

1) معدل تغطية الصادرات الزراعية الكلية للواردات الزراعية الكلية:

يعكس هذا المؤشر قدرة الصادرات الزراعية على تغطية الواردات الكلية الزراعية وكفاءة التجارة الخارجية المصرية واتباعها سياسات تجارية محفزة وداعمة للقدرات التنافسية للصادرات مما يدفع بنموها في الأسواق ذات المعدلات الأعلى نموًا، والأنتجة من الصادرات الاعلى نموا داخل أسواقها، وقدرة تحكم الدولة في وارداتها الزراعية ومدى قوة الصادرات الزراعية الشرائية، ويتبين من الجدول رقم (1) أن: معدل التغطية الزراعي بلغ نحو 32.7%، وبمعدل نمو سنوي 16.8% خلال الفترة (2005-2013) في حين بلغ معدل التغطية الزراعي نحو 34.0%، وبمعدل نمو سنوي 15.6% خلال الفترة الثانية(2014-2022)، وهو يشير إلى تراجع قدرة الصادرات الزراعية الكلية عن تغطية الواردات الزراعية، واستمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي.

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

جدول(1) المتغيرات الرئيسية، ومؤشرات الكفاءة والتبعية التجارية الزراعية للفترة(2005-2022)

الفترات / البند	صادرات زراعية مليار جنيه	واردات زراعية مليار جنيه	م.التجاري الزراعي بالمليار جنيه	اجمالي الاستثمار الزراعي بالمليار جنيه	الناتج المحلي الزراعي بالمليار جنيه	معدل التغطية	درجة المشاركة الاقتصادية	الميل المتوسط للتصدير	الانكشاف التجاري الزراعي	درجة الاعتماد على الخارج
متوسط الفترة (2005-2013)	15.5	47.3	-31.7	7.7	145.6	32.7	-51.2	10.1	40.8	31
متوسط الفترة (2014-2022)	75.9	222.3	-146.3	32.7	347.9	34.0	-49.3	21.2	83.5	62
الفرق	60.4	175.0	-114.6	25.0	202.3	1.3	1.9	11.0	42.8	32
معدل التغير بين الفترتين	390	370.3	361	323	139	4.0	-3.7	109.2	104.9	104
معالم الاتجاه العام النسبي للفترة (2005-2013)										
P	3.6	10.5	6.9	1.3	27.3	5.5	7.6	2	7.8	5.8
p.v	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**
G1	23	22.3	22	16.3	18.8	16.8	-14.8	19.8	19.1	18.9
معالم الاتجاه العام النسبي للفترة (2014-2022)										
P	15.1	44.0	28.8	6.6	65.1	5.3	7.7	3.6	14.3	10.7
p.v	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**
G2	20	19.8	20	20.2	18.7	15.6	-15.6	17.0	17.1	17.2
GΔ	-15.1	-11.4	-9.5	23.8	-0.2	-7.3	5.3	-14.0	-10.5	-9.3

حيث:

p = الزيادة السنوية للمتغير، p.v = القيمة الاحتمالية الدالة على المعنوية،

**** معنوي عند 0.01، G1, G2 معدل النمو السنوي للفترة الأولى والثانية، GΔ = التغير في معدل النمو السنوي**

المصدر: جمعت وحسبت من جدول (1) بالملحق

2) مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية:

باستعراض الجدول(1) تبين أن نسبة صافي التجارة الزراعية المطلقة إلى إجمالي التجارة الزراعية بلغ نحو 51.2% لمتوسط الفترة(2005-2013)، في حين بلغ نحو 49.3% لمتوسط الفترة(2014-2024)، وهو ما يشير إلى أن حالة التوازن في الميزان التجاري الزراعي تقترب إلى 50%، كما بلغ معدل النمو السنوي لدرجة المشاركة الاقتصادية حوالي 14.8%، 15.6% لفترتي الدراسة على التوالي، وهو ما يؤكد ان هذه النسبة لصالح الواردات الزراعية على حساب الصادرات الزراعية، والتغير في معدلات النمو بين الفترتين والبالغة 5.3% تشير إلى تراجع طفيف في عجز الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة الثانية(2014-2022). وهو ما يلمح بقصور في كفاءة التجارة الخارجية الزراعية عن تحقيق مستهدفاتها.

3) الميل المتوسط للتصدير:

يتبين من الجدول(1) أيضًا أن الميل المتوسط للتصدير للصادرات الزراعية خلال الفترة الأولى(2005-2022) بلغ نحو 10.1% من اجمالي الناتج المحلي الزراعي، في حين ارتفع إلى نحو 21.2% في الفترة الثانية(2014-2022)، بمعدل تغير بين الفترتين بلغ نحو 109.2% وهو يشير إلى نجاح السياسات التجارية

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الزراعية في القدرة على مواجهة الظروف السوقية الخارجية وتهديداتها التنافسية، والحد من التبعية التجارية، إلا أن معدلات النمو السنوي لهذا المؤشر قد انخفضت من 19.8% للفترة الأولى، إلى 17% للفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي شهدتها هذه الفترة ولاسيما التغيرات السياسية والاجتماعية، وسياسات سعر الصرف، والاغلاق الجزئي لانتشار كوفيد-19 وانعكاساته على حركة التجارة في السلع.

رابعًا: مؤشرات قياس درجة الاعتماد التجاري المتبادل للزراعة المصرية:

السيادة التجارية هي مفهوم مخالف للتبعية التجارية في الزراعة، حيث يستدل بالأخير على الأول، فكلما انخفضت قيم مؤشرات التبعية التجارية الزراعية كلما دل ذلك على صلابة السيادة التجارية الزراعية للدولة، والعكس صحيح، بحيث يكون هناك تسيد للموقف التجاري لمكون التجارة الخارجية الزراعية، في جانب الصادرات، وفي جانب الواردات، وليس ذلك على اطلاقه فالسيادة التجارية لا تعني الانعزال عن السوق الخارجي، بل هو انفتاح لتحصيل المنافع المتكافئة وتعزيز بيئة التنافسية والشفافية، الذي يضمن تنمية اقتصادية مستدامة ومستقلة.

1) مؤشر درجة الانفتاح التجاري الزراعي:

يتبين من الجدول (1) أن نسبة حجم التجارة الخارجية الزراعية إلى إجمالي الدخل المحلي الزراعي بلغت نحو 40.8% لمتوسط الفترة الأولى من الدراسة(2005-2013)، في حين بلغت نحو 83.5% لمتوسط الفترة الثانية من الدراسة(2014-2024)، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذا المؤشر 19.1%، 17.1% للفترتين على الترتيب، وهو يشير أن اعتماد الدولة في تجارتها الزراعية على الخارج يصل لهذه النسب على الترتيب، وان درجة انكشافها في الفترة الثانية أقل من الأولى، فالاقتصاد المصري قادر على توفير احتياجاته الغذائية والزراعية بدرجة تبعية تصل لنحو 18%. وهو ما يشير إلى الاحتفاظ بسيادة تجارية زراعية وغذائية اجمالاً.

2) مؤشر درجة الاعتماد على الخارج:

اتضح من الجدول (1) أن نسبة إجمالي الواردات الزراعية الكلية إلى إجمالي الدخل المحلي من الزراعة بلغت نحو 31% لمتوسط الفترة(2005-2013)، في حين بلغت نحو 62.4% لمتوسط الفترة (2014-2022)، مما يشير أن الدولة تعتمد في تلبية احتياجات السكان من السلع الزراعية والغذائية على العالم الخارجي، حيث بلغ معدل التغير بين الفترتين 104%، كما بلغ معدل النمو السنوي لهذا المؤشر حوالي 18.9%، 17.2% لفترتي الدراسة على الترتيب، وهذا شأنه يهدد من السيادة التجارية الزراعية والغذائية والاتجاه نحو التبعية الاقتصادية وتراجع قدرتها على الوفاء بمتطلبات الامن الغذائي المصري.

ويجدر الإشارة من خلال تلك النتائج إلى أن الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة المدروسة، قد تكون مدفوعة جزئيًا بارتفاع الأسعار المحلية والعالمية بدلاً من تحسن فعلي في الإنتاج أو الصادرات. ويعزز ذلك الارتفاع المستمر في معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة، والذي قد يؤدي إلى تضخيم القيم الجارية دون أن يعكس بالضرورة تحسنًا حقيقيًا في الأداء التجاري. مما أظهر أن بعض الفترات التي شهدت زيادات ملحوظة في قيمة الصادرات تزامنت مع معدلات تضخم مرتفعة، مما قد يشير إلى تأثير الأسعار بدلاً من التوسع الفعلي في التجارة الزراعية لذلك فإن المؤشرات السابقة

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

(وبصورتها النسبية) تحاول ان تعالج ذلك في الكشف عن أداء وكفاءة التجارة الخارجية الزراعية بشكل أكثر دقة بعيدًا عن تأثيرات الأسعار والتضخم".

التوزيع السلعي للصادرات والواردات المصرية:

مؤشري التركز السلعي والسوقي للسلع الزراعية يعتبران معيارًا دالا على مخاطر التبعية ونقص السيادة التجارية للسلع الزراعية من حيث أنهما يؤديان - في حالة ارتفاعهما - لمخاطر الاعتماد على الخارج واستمرار تراجع كفاءة التجارة الخارجية للدولة، وصولاً للتحكم في قراراتها المتعلقة بالسياسة التجارية وخياراتها الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي، وهيكلة نظم الإنتاج الزراعي.

وبدراسة التوزيع السلعي للصادرات المصرية يتضح من الجدول(2) **أن**: عدد السلع الزراعية المصرية المصدرة للسوق الخارجي تصل لنحو 605 سلعة زراعية وغذائية، تتراوح 21 سلعة منها من 1% وحتى 9.1% من الوزن النسبي لقيمة الصادرات والبالغة مجموعها حوالي 44.3 مليار جنيه بنسبة 72.03% من اجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة(2018-2022)، كما تركزت قيمة الصادرات الزراعية المصرية بما يعادل 32.0 مليار جنيه، وبنسبة تصل لنحو 55% في أعلى 10 سلع زراعية وهي البرتقال الطازج،

جدول (2) التوزيع السلعي للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة(2018-2022)

	البند	كود الصنف	القيمة بالمليار جنيه	%	مربع النسب
1.	برتقال، طازج	805100010	5.58	9.1	83
2.	برتقال طازج اخر	805100080	4.37	7.1	50
3.	بطاطا (بطاطس)	701900000	4.13	6.7	45
4.	عنب، طازج	806100000	4.08	6.6	44
5.	فراولة	811100000	3.27	5.3	28
6.	قطن أخر.	5201000090	3.20	5.2	27
7.	دقيق حنطة (قمح)	1101000010	2.96	4.8	23
8.	بصل طازج أو مبرد	703100010	2.61	4.2	18
9.	نباتات وأجزاؤها أخر	1211900090	1.72	2.8	8
10.	فاصولياء عادية	713330090	1.67	2.7	7
	مجموع أعلى 10 سلع	-	32.0	**55**	
	أخرى	-	28.0	45	2025
	مجموع عدد 21 سلعة حتى 1%	-	44.3	**72.03**	
	اجمالي عدد السلع المصدرة	605	62.0	100	
	اجمالي الصادرات الزراعية	62.0	100	100	
	الاجمالي				2358
	معامل التركز السلعي				**49**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، الموقع الإلكتروني .https://www.capmas.gov.eg

برتقال طازج اخر، بطاطس، عنب طازج، فراولة، قطن أخر، دقيق قمح، بصل طازج، نباتات واجزاؤها اخر، وفاصوليا عادية بقيمة بلغت نحو 5.58، 4.37، 4.13، 4.08، 3.27، 3.20، 2.96، 1.72، 1.67 مليار جنيه وبنسبة بلغت نحو 9.1%، 7.1%، 6.7%، 6.6%، 5.3%، 5.2%، 4.8%، 4.2%، 2.8%، 2.7 على الترتيب من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية خلال متوسط الفترة، كما بلغ معامل التركز

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

السلعي للصادرات حوالي 49 وفقًا لمؤشر جيني - هيرشمان، وأن ثمة تركز سلعي تتسم به التوزيعات النوعية للصادرات الزراعية المصرية، مما يعرضها لمخاطر تقلبات الأسواق، ويقلل من كفاءة وسيادتها التجارية، مما يوقعها تحت شروط الدول المستوردة في حالة غير متكافئة.

وفيما يخص التوزيع السلعي للواردات الزراعية المصرية تبين من جدول (3) أن: عدد السلع الزراعية المصرية الاستيرادية تصل لنحو 510 سلعة زراعية وغذائية استيرادية، كما قدرت قيمة هذه الواردات الزراعية بما يعادل 155.2 مليار جنيه، وبنسبة تصل لنحو 89.6% في أعلى 12 سلع زراعية استيرادية يحتل القمح منها المرتبة الأولى بقيمة تبلغ حوالي 56.9 مليار جنيه، تمثل 32.9% من اجمالي فاتورة الواردات الزراعية المصرية والبالغة نحو 173.3 مليار جنيه خلال متوسط الفترة، يليه في الترتيب كل من ذرة مستخدمة في صناعة الاعلاف، فول صويا لغير البذار، فول صويا اخر، ذرة صفراء، تفاح طازج، فول عريض صغير، قطن، بن غير محمص، أرز مضروب، بطاطس للبذار، وبذر عباد الشمس بقيمة بلغت نحو 31.1، 19.1، 16.8، 8.5، 6.1، 4.7، 4.1، 2.3، 1.9، 1.8، 1.8 مليار جنيه وبنسبة بلغت نحو 18.0%، 11.0%، 9.7%، 4.9%، 3.5%، 2.7%، 2.4%، 1.3%، 1.1%، 1.0،1.1% على الترتيب من إجمالي الواردات الزراعية المصرية خلال متوسط الفترة(2018-2022)، كما بلغ معامل التركز السلعي للواردات حوالي 42 وفقًا لمؤشر جيني - هيرشمان، وأن ثمة تركز سلعي تتسم به التوزيعات النوعية للواردات

جدول (3) التوزيع السلعي للواردات الزراعية المصرية خلال الفترة(2018-2022)

البند	كود الصنف	القيمة بالمليار جنيه	%	مربع النسب
1. حنطة (قمح)	1001190000	56.9	32.9	1082.4
2. ذرة (صناعة للأعلاف) الاعلاف	1005900060	31.1	18.0	324.0
3. فول الصويا لغير البذار	1201900000	19.1	11.0	121.0
4. فول الصويا أخر لغير البذار	1201000090	16.8	9.7	94.1
5. ذرة صفراء لغير البذار	1005900010	8.5	4.9	24.0
6. تفاح، طازج	808100000	6.1	3.5	12.3
7. فول عريض صغير	713500020	4.7	2.7	7.3
8. قطن أخر غير مندوف	5201000090	4.1	2.4	5.8
9. بن غير محمص	901110000	2.3	1.3	1.7
10. أرز مضروب كليا أو جزئيا، وان كان	1006300000	1.9	1.1	1.2
11. بطاطا (بطاطس) للبذار طازجة	701100000	1.8	1.1	1.2
12. بذر عباد الشمس	1206000090	1.8	1.0	1.0
مجموع أعلى 12 سلعة استيرادية	-	155.2	**89.6**	
أخرى	-	18.1	10.4	108.2
اجمالي عدد السلع الاستيرادية	510	173.3	100	
اجمالي الواردات الزراعية	173.3	100	100	
الاجمالي				1784.2
معامل التركز السلعي				**42**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، الموقع الإلكتروني .https://www.capmas.gov.eg

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الزراعية المصرية، ويلاحظ أن هذه الانواع من الانتجة الزراعية للواردات تتسم بالمرونات المنخفضة كما اشارت كثير من الدراسات السلعية مما يعني أنها سلعة ضرورية للاستهلاك المحلي بشكل كبير، ولاسيما سلعة القمح التي هي عصب غذاء السكان، ويشير مؤشر التركز السلعي أنه ليس لمصر سيادة غذائية في هذا المحصول إذ يشكل ذلك تهديدا على الأمن الغذائي المصري، مما قد يؤثر على قراراتها السياسية وخضوعها تحت شروط الدول المصدرة لهذه السلع ولاسيما القمح.

خامسًا: قياس العلاقة السببية بين مكونات التجارة والناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار الزراعي:

وفي هذا الجزء يستوضح البحث العلاقات السببية بين المتغيرات الرئيسية موضع الاعتبار للفترة(2005-2022)، حيث يحاول الاجابة عن:

1. هل التغيرات في الصادرات الزراعية الكلية سببًا في التغيرات بالدخل الزراعي المحلي، والعكس.
2. هل التغيرات في الصادرات الزراعية الكلية سببًا في التغيرات بالواردات الزراعية الكلية، والعكس.
3. هل التغيرات في الاستثمارات الزراعية سببًا في التغيرات بالدخل الزراعي المحلي، والعكس.

ولمعرفة ذلك قد تم اجراء اختبار السببية وفقا للمنهجية المذكورة في صدارة البحث، وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

1) نتائج اختبار سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات موضع الاعتبار(استقرار السلاسل الزمنية) Time Series Stationary Test

في هذا الاختبار تم الكشف عن وجود جذر الوحدة (**Unit Root Test**) كدلالة على عدم سكون السلسلة الزمنية، وان الانحدار الناتج عنها هو انحدار زائف **Spurious Regressions**، وفيه يتم تحديد رتبة تكامل السلسلة الزمنية، بطريقة الفروق، وذلك باستخدام منهجية اختبار دكي – فوللر الموسع (**Augmented Dickey-Fuller**)[4، (1)]، لنصل إلى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق، لنصل إلى تكاملها عند الرتبة فالفرق الأول يدل على تكامل من الرتبة الأولى، وهكذا. حيث ثبت ان المتغيرات موضع الاعتبار (الصادرات الزراعية، الواردات الزراعية، والناتج المحلي من الزراعة، والاستثمارات الزراعية الاجمالية) مستقرة جميعها عند الفرق الثاني حالة(بدون حد ثابت واتجاه عام)، كما ثبت استقرار السلسلة عند الفرق الأول لكل من الواردات الزراعية (بحد ثابت)، واجمالي الاستثمارات الزراعية(بدون)، كما لم تثبت استقرار السلسلة عند الفرق الأول لكل من الصادرات الزراعية، والناتج المحلي من الزراعة(لجميع الحالات). كما ثبت استقرار السلسلة عند المستوى لكل من الصادرات الزراعية، والواردات الزراعية (بدون حد ثابت واتجاه عام)، والاستثمارات الزراعية في حالة (بحد ثابت، وبدون)، بينما لم تثبت عند المستوى لجميع الحالات بالنسبة للناتج المحلي من الزراعة. كما يتضح من جدول**(4).**

2) تقدير نموذج ثنائي الاتجاه بين المتغيرات Vector Autoregression(VAR) Model:

تم تقدير هذا النموذج لتحديد درجة التأخير المثلى بالاعتماد على معيار Akaike، LR، FPE، SC، ومعيار HQ، واظهرت النتاج كما هو موضح بالجدول (5) أن الحالة المثلى لدرجات التأخير اخذ فترة ابطاء 2،

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

لجميع المتغيرات المدروسة، وتكاملها عند الدرجة(2). ما عدا العلاقة المزدوجة للصادرات والواردات اخذت فترة ابطاء 4.

جدول (4) مخرجات نتائج اختبار جذر الوحدة(Augmented Fuller-Dickey)
لمتغيرات الدراسة موضع الاعتبار

البند			الفروق	الحالة			الاستقرار
				بحد ثابت	بحد ثابت واتجاه عام	بدون (حد ثابت واتجاه عام)	
Ex			المستوى	2.960	0.104-	(4.499) **	S
			الفرق الأول	2.147-	3.707-	1.328-	N
			الفرق الثاني	(4.220-)**	3.696-	(4.178-) **	S
Im			المستوى	2.445	-0.948	(3.648)**	S
			الفرق الأول	(3.153-)*	(4.151-)*	1.263-	S
			الفرق الثاني	(4.551-)**	(4.147-)*	(4.484-)**	S
Inv			المستوى	(4.435)**	2.158	(5.489)**	S
			الفرق الأول	1.569	-3.002	(2.564)*	S
			الفرق الثاني	2.793-	3.409-	(5.782-)**	S
Inc			المستوى	2.692	-0.064	1.322	N
			الفرق الأول	0.315	-2.621	0.974	N
			الفرق الثاني	2.022-	-2.441	(1.99)*	S
Test Critical values		%1	المستوى	4.00	4.80	2.74	
			الفرق الأول	3.95	4.88	2.71	
			الفرق الثاني	4.12	4.99	2.77	
		%5	المستوى	3.09	3.79	1.96	
			الفرق الأول	3.08	3.82	1.96	
			الفرق الثاني	3.14	3.87	1.97	

حيث : Ex الصادرات الزراعية الكلية، Im الواردات الزراعية الكلية، Inv الاستثمارات الزراعية الاجمالية، Inc الناتج المحلي من الزراعة، S استقرار السلسلة، N عدم استقرار السلسلة.

** معنوي عند مستوى 1 ، * معنوي عند مستوى 5، الارقام بين الاقواس قيمة t المحسوبة وفقا لمعيار الاختبار.

المصدر: مخرجات نتائج التحليل ببرنامج الـ EViews بواسطة الباحث.

3) تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات موضع البحث:

تم تقدير العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة باختبار التكامل المشترك بمنهجية انجل-جرانجر والذي يطلق عليه انحدار التكامل المشترك Cointegration Regression، وفقا لطريقة المربعات الصغرى (OLS)، والتي تعتمد على أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة(4)،(3)، وفي اطار اختبار السكون لسلاسل المدروسة، وتعيين فترات الابطاء، فقد تبين أن المتغيرات محل البحث متكاملة عند الدرجة الثانية I(2)، وبناء عليه يتضح من الجدول(5) التالي:

- أن الزيادة التي حدثت بالصادرات الزراعية الكلية لتلك الفترة لم تكن سببا بشكل معنوي في التغيرات التي تحدث بإجمالي الدخل الزراعي خلال الفترة (2005-2022)، ويفسر ذلك أن تلك الزيادة في

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الصادرات الزراعية تنصرف بالأساس في دفع فاتورة الواردات الزراعية الكلية، مما يجعلها تفقد أثرها الإيجابي على إحداث تغيير معتبر بإجمالي الدخل الزراعي.

- أن التغير في إجمالي الدخل الزراعي المحلي سببا في التغيرات بالصادرات الزراعية الكلية باعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي من الزراعة سيتولد عنه بتأثير مضاعف الاستثمار زيادة في الإنتاج الزراعي والذي يؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية، وهو ما يشير إليه ايضا العلاقة السببية بين حجم الاستثمارات الزراعية والناتج المحلي من الزراعة حيث تعزى التغيرات في اجمالي هذا الناتج إلى التغيرات في الاستثمارات الزراعية الاجمالية خلال فترة البحث (2005-2022).
- أن الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية (المبطأة) تسبب الزيادة في قيمة المدفوعات للواردات الزراعية(اللاحقة).وذلك في اتجاه واحد.

جدول (5) مخرجات نتائج السببية Granger Cause للمتغيرات موضع الاعتبار بالدراسة

P.Value	F.Value	D.integration	Obs	lag period	Null hypothesis
0.903	0.102	I(2)	14	2	1. التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الزراعية ليست سببا في تغيرات الناتج المحلي من الزراعة
0.0006	19.15	I(2)	14	2	2. التغيرات الحادثة في قيمة الناتج المحلي من الزراعة ليست سببا في التغيرات بقيمة التغيرات الزراعية الكلية
0.001	95.5	I(2)	12	4	3. التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الزراعية ليست سببا في تغيرات الواردات الزراعية
0.079	6.43	I(2)	12	4	4. التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الزراعية ليست سببا في التغيرات بقيمة الصادرات الزراعية الكلية
0.197	1.95	I(2)	14	2	5. التغيرات الحادثة في قيمة الناتج المحلي من الزراعة ليست سببا في تغيرات قيمة الاستثمارات الزراعية الاجمالية
0.058	3.9	I(2)	14	2	6. التغيرات الحادثة في قيمة الاستثمارات الزراعية الاجمالية ليست سببا في التغيرات بقيمة الناتج المحلي من الزراعة

المصدر: مخرجات نتائج التحليل ببرنامج الـ EViews بواسطة الباحث.

الملخص والتوصيات

تتسم التجارة الخارجية المصرية عامة والزراعية خاصة بتركزها النوعي في عدد من النواتج الزراعية المصدرة المحدودة الخام، وبالتنوع في جانب من الواردات الزراعية، كما يلاحظ أيضًا تركزها السوقي مع أسواق الدول الرأسمالية ومواجهتها شروط تجارية مجحفة، بالإضافة إلى مواجهتها لتحديات تتعلق بتدهور بيئة التجارة الدولية، نتيجة السياسات الحمائية، فيما يتعلق بالصحية والصحة النباتية، وغيرها من السياسات، مما يترتب عليه انكماش الطلب على السلع المصرية الأولية، يضاف الى ذلك ايضا التقسيم الدولي تحت مسمى الاعتماد المتبادل، وهو توزيع غير متكافىء ليس لصالح الدول النامية ومنها مصر، وأن التجارة الخارجية والزراعية منها على وجه الخصوص تتعرض لتبعية تجارية للسوق الدولي، مما يهدد مفهوم الاعتماد المتبادل في التجارة الزراعية المصرية، ويقلل من فرصتها للتخلص من التبعية واستبدال العلاقات التجارية غير المتكافئة بعلاقات تجارية تنافسية تسمح لها بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة.

مُثلت المشكلة البحثية بعدد من الاسئلة التي تدور حول ما إذا كان للسياسة التجارية الزراعية المصرية باتخاذها التدابير والاجراءات العديدة لتنمية الصادرات الزراعية وتعزيز قدراتها التنافسية، هل أدى ذلك إلى نمو الصادرات الزراعية نموا حقيقيًا يساهم في زيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي ومعدلات نمو

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الدخل الزراعي؟ وما هو مدى الحد من الاعتماد على الخارج وتقليل التبعية التجارية الزراعية والغذائية المصرية للعالم الخارجي؟ **واستهدف البحث**: دراسة المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالتجارة الخارجية الزراعية والوقوف على الوضع الراهن ومدى كفاءتها، ومدى الانكشاف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية للتجارة الزراعية والغذائية المصرية للعالم الخارجي. وتحقيقًا لهذا الهدف ناقش البحث النقاط التالية: (1) تطور مكونات التجارية الخارجية الزراعية الكلية خلال الفترة (2005-2022)(2) تطور قيمة الاستثمارات الزراعية، والدخل المحلي من الزراعة.(3)مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الزراعية.(4)مؤشرات قياس درجة الاعتماد التجاري المتبادل للزراعة المصرية(5)قياس العلاقة السببية بين مكونات التجارة والناتج المحلي الاجمالي، والاستثمار الزراعي وجاءت النتائج على النحو التالي:

1) قدر معدل النمو السنوي والبالغ 23%، 20% في الصادرات الزراعية الكلية لكل من فترتي المقارنة (2005-2013)، (2014-2022) على الترتيب، كما قدر معدلات النمو السنوي للواردات الزراعية الكلية البالغ نحو 20%، 19.8% للفترتين على الترتيب، مما ساهم في انخفاض معدل النمو السنوي في الميزان التجاري الزراعي من نحو 23% للفترة الأولى، إلى نحو 20% للفترة الثانية، ويشير هذا إلى أن السياسات التجارية الزراعية التي قد اتخذت لتنمية الصادرات الزراعية الكلية تحتاج بعض التعديلات.
2) تبين أن قيمة الصادرات الزراعية المصرية الكلية لا تغطي سوى 34% من قيمة الواردات الزراعية الكلية لمتوسط الفترة الثانية(2014-2022) وازداد قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي الكلي من نحو 31.7 مليار جنيه للفترة الاولى (2005-2013) إلى نحو 146.3 مليار جنيه للفترة الثانية (2014-2022) بمعدل تغير بلغ نحو 361% بين الفترة الأولى والثانية موضوع البحث.
3) اتضح أن إجمالي الاستثمارات الزراعية تزداد بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 16.3%، 20.2%، وبمتوسط يبلغ حوالي 7.7، 32.7 مليار جنيه وذلك خلال الفترتين (2005-2013)، (2014-2022) على الترتيب، في حين بلغ اجمالي الدخل المحلي من الزراعة نحو 145.6 مليار جنيه للفترة(2005-2013) ونحو 347.9 مليار جنيه للفترة(2014-2022)، بزيادة سنوية بلغت نحو 27.3 مليار جنيه، 65.1 مليار جنيه، وبمعدلات نمو سنوي بلغت حوالي 18.8%، 18.7% على الترتيب خلال فترتي البحث.
4) أظهرت النتائج أن الزيادات في الصادرات الزراعية الكلية التي تمت بين فترتي البحث (2005-2013)، (2014-2022) لم تغطِ الزيادة في قيمة الواردات الزراعية الكلية، وأن القيمة المتحصل عليها من الصادرات الزراعية الكلية قد ذهبت في تغطية قيمة الواردات الزراعية الكلية، ويؤكد ذلك ما أشار اليه معدل تغطية الصادرات للواردات الزراعية البالغ نحو 15.5% خلال فترة البحث، وهو يدل على .تراجع قدرة الصادرات الزراعية الكلية عن تغطية الواردات الزراعية، واستمرار العجز في الميزان التجاري الزراعي، وهذا قد يشكك في القول بأن: نمو الصادرات الزراعية الكلية يمكن الاعتماد عليه في تحسين حالة الميزان التجاري الزراعي.
5) وفقًا لمؤشر المشاركة الاقتصادية تبين أن حالة التوازن في الميزان التجاري الزراعي تقترب إلى 50%، ويشير ذلك إلى قصور في كفاءة التجارة الخارجية الزراعية عن تحقيق مستهدفاتها. كما تبين بمؤشر درجة المشاركة الاقتصادية.

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

6) اتضح أن الاقتصاد المصري قادر على توفير احتياجاته الغذائية والزراعية بدرجة تبعية تصل لنحو 18%. وهو ما يشير إلى الاحتفاظ بدرجة من الاعتماد التجاري المتبادل من الناحية الزراعية والغذائية اجمالاً.
7) بلغ معامل التركز السلعي للصادرات حوالي 49 وفقًا لمؤشر جيني - هيرشمان، وأن ثمة تركز سلعي تتسم به التوزيعات النوعية للصادرات الزراعية المصرية، مما يعرضها لمخاطر تقلبات الأسواق، ويقلل من كفاءة درجة الاعتماد التجاري المتبادل، مما يوقعها تحت شروط الدول المستوردة في حالة غير متكافئة.
8) تبين أن ثمة تركز سلعي تتسم به التوزيعات النوعية للواردات الزراعية المصرية، وقد يشكل التركز السلعي في محصول القمح تهديدًا للأمن الغذائي المصري، مما قد يؤثر على قراراتها السياسية وخضوعها تحت شروط الدول المصدرة.
9) اشارت نتائج تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الاعتبار إلى أن الزيادة التي حدثت في قيمة الصادرات الزراعية الكلية خلال الفترة (2005-2022)، لم تكن سببا بشكل معنوي في التغيرات التي تحدث بإجمالي الدخل الزراعي خلال نفس الفترة، ويفسر ذلك على أن تلك الزيادة في الصادرات الزراعية قد انصرفت بالأساس في دفع فاتورة الواردات الزراعية الكلية، مما جعلها تفقد أثرها الإيجابي على إحداث تغيير معنوي بإجمالي الدخل الزراعي.
10) تبين أن التغير في إجمالي الدخل الزراعي المحلي كان سببًا في التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية الكلية - باعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي من الزراعة قد تولد عنه زيادة في الإنتاج الزراعي من خلال أثر مضاعف الاستثمار، والذي أدى بدوره إلى زيادة الصادرات الزراعية - وهذا ما أشارت إليه العلاقة السببية بين حجم الاستثمارات الزراعية والناتج المحلي الزراعي؛ حيث عزيت التغيرات في اجمالي هذا الناتج إلى التغيرات في الاستثمارات الزراعية الاجمالية خلال فترة الدراسة (2005-2022).
11) إن الاعتماد على القيم الجارية في تقييم أداء التجارة الزراعية يوفر تقديرًا للاتجاهات الاسمية، لكنه قد يؤدي إلى تضخيم التقديرات إذا لم يؤخذ في الاعتبار تأثير التضخم وتقلبات سعر الصرف. وقد أظهرت النتائج أن بعض الفترات التي شهدت زيادات كبيرة في القيم الجارية تزامنت مع ارتفاعات حادة في معدلات التضخم، مما يشير إلى أن جزءًا من النمو المسجل قد يكون انعكاسًا لعوامل سعرية أكثر منه زيادة فعلية في حجم التجارة وعليه، فإن التحليل المستقبلي باستخدام القيم الحقيقية أو تطبيق نماذج تصحيحية مثل السلاسل الزمنية المنزوعة الاتجاه (Detrended Time Series) أو نماذج تصحيح الخطأ (Error Correction Models) من شأنه أن يوفر تقييمًا أكثر دقة للأداء الفعلي للتجارة الزراعية".

التوصيات:

1. **العمل على تعزيز سياسة التنوع السلعي** في وتنمية الصادرات الزراعية، والتوسع الانتاجي للاحلال محل الواردات الزراعية والغذائية لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي منها لا سيما القمح.
2. **ضرورة العمل على زيادة الاستثمارات في الانشطة الزراعية**، ومشروعات التصنيع الزراعي، لاسيما "الصناعات الغذائية"

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

3. **تحقيق التوازن في الاعتماد المتبادل** بتقليل التبعية الغذائية والاستفادة من الشراكات التجارية المتكافئة لضمان الأمن الغذائي.
4. **تحسين إدارة المخاطر التجارية** من خلال تبني سياسات استباقية لمواجهة تقلبات الأسواق الدولية، وتقليل تأثير التركز السلعي في الصادرات والواردات.

Summary

The research problem attempts to answer questions about whether the Egyptian agricultural trade policy, by taking numerous measures and procedures to develop agricultural exports and enhance their competitive capabilities, has this led to a real growth in agricultural exports that contributes to increasing trade openness to the outside world? What is the extent of reducing dependence on abroad and reducing Egyptian agricultural and food trade dependency on the outside world, and does Egypt still maintain food sovereignty in its most important strategic crops?

The aim of the research is to study the main variables associated with agricultural foreign trade and to determine the current status of the efficiency of agricultural foreign trade, the extent of economic exposure and economic dependency of Egyptian agricultural and food trade to the outside world.

Research results:

1. The decline in the ability of total agricultural exports to cover agricultural imports, and the continued deficit in the agricultural trade balance, as indicated by the rate of exports covering imports of about 15.5% during the study period.
2. The state of balance in the agricultural trade balance is close to 50% according to the degree of economic participation index, and this indicates a deficiency in the efficiency of agricultural foreign trade in achieving its goals.
3. The Egyptian economy is able to provide its food and agricultural needs with a dependency of about 18%. This indicates the retention of significant agricultural and food trade sovereignty in general.
4. The commodity concentration of Egyptian agricultural exports and imports affects its political decisions and its submission to the conditions of exporting and importing countries.
5. The results of the analysis of the causal relationship between the variables under consideration in the study indicated that the increase that occurred in total agricultural exports for that period was not a significant cause of the changes occurring in total agricultural income during the period (2005-2022), and this is explained by the fact that this increase in agricultural exports is spent Mainly in paying the total agricultural import bill, which makes it lose its positive impact on creating a significant change in total agricultural income.
6. The change in total domestic agricultural income causes changes in total agricultural exports, given that the increase in the domestic product of agriculture will generate, through the effect of the investment multiplier, an increase in agricultural production, which leads to an increase in agricultural exports, which is also indicated by the causal relationship between the volume of agricultural investments and the domestic product. From agriculture, the changes in this total output are due to changes in total agricultural investments during the study period (2005-2022).

Research recommendations:

1. Strengthen the policy of commodity diversification, enhance agricultural export development, and expand production to replace agricultural and food imports, especially wheat, in order to improve self-sufficiency.
2. Increase investments in agricultural activities and agricultural industrialization projects, particularly in the food processing sector.

المراجع:

اولا: المراجع العربية:

1. أحمد الموافي البهلول الموافي(دكتور)، " **الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعى المصري**"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(26)، العدد(1)، مارس، 2016.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **قاعدة بيانات التجارة الخارجية**، على شبكة الانترنت.
3. دوعاء ممدوح محمد محمد سلمان، يحيى عبدالرحمن يحيى الحفني(دكاترة)، **"دارسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية"**، مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي، المجلد(42)، العدد(4)، اكتوبر-ديسمبر 2021، ص ص 2322-2327.
4. سحر عبدالسلام ابراهيم(دكتور)، " **رفع كفاءة تحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الخطأ (ECM)"**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(28)، العدد(4) ديسمبر، 2018، ص 1685 وما بعدها.
5. سرحان احمد سرحان(دكتور)، وآخرون، " **التحيل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها"**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد(26)، العدد(3)، سبتمبر، 2016، ص ص 1437-1460.
6. سرحان أحمد سرحان، ومحمد فوزي الدناصوري(دكاترة)، " **دراسة اقتصادية تحليلية للتجارة الخارجية البينية المصرية السعودية ومؤشرات كفاءتها"**، مجلة العلوم الزراعية والاجتماعية، جامعة المنوفية، المجلد(2)، ديسمبر 2017، ص ص 565-585.
7. عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية(دكتور)، " **الحديث في الاقتصاد القياسى، بين النظرية والتطبيق**"، يونيو، 2004، ص ص 644-684.
8. فتحية رضوان سالم، وأخرون، **" كفاءة التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الدول العربية"**، مجلة العلوم الزراعية المستدامة، المجلد(49)، العدد(1)، 2023، ص ص 41-48.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
10. محمد ناجي بكر، " **دراسة تحليلية للاستثمار الزراعي في مصر"**، مجلة الأزهر للبحوث الزراعية، المجلد(45)، العدد(2)، ديسمبر 2020، ص 160.
11. مهدي غانم الرفوع، **"التبعية الاقتصادية و أثرها على النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1970-2004)"**، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2006.

12. ميثم خضير جواد كاظم اليساري، **"أثر درجة الانكشاف الاقتصادي كمؤشر للتبعية التجارية على معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باستخدام أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد(21)، العدد(79)، ديسمبر 2023.
13. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، **"بيانات الحسابات القومية"**، على شبكة الانترنت.
14. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، **الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2023"**، (البرامج والمشروعات القومية، يونيو 2020).
15. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، **نشرة التجارة الخارجية**، أعداد متفرقة.
16. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، **نشرة تقديرات الدخل الزراعي**، أعداد متفرقة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Dickey, D.A. and Fuller, W.A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. Journal of the American Statistical Association, 47, 1979.
2. Engle, R. and Granger, C (1987) Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 55, 251-276.
3. Granger. C.W. And new bold. P. (1987). Spurious Regression in Econometrics. Journal of Econometrics. Vol. 2. PP. 111-120.

10.21608/MEAE.2025.350657.1358

الملحق

جدول(1) الصادرات، والواردات الزراعية الكلية، إجمالي الناتج المحلي من الزراعة، وإجمالي الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه للفترة(2005-2022)

البند / السنوات	الصادرات الزراعية الكلية بالمليار جنيه	الواردات الزراعية الكلية بالمليار جنيه	إجمالي الناتج المحلي من الزراعة بالمليار جنيه	اجمالي الاستثمارات الزراعية بالمليار جنيه
2005	22.3	6.3	102.4	8.0
2006	22.6	5.7	116.3	7.8
2007	30.2	8.0	136.8	8.1
2008	44.7	14.3	136.8	6.9
2009	38.3	18.9	138.1	6.7
2010	51.2	21.1	150.7	6.8
2011	72.4	22.7	179.7	5.4
2012	96.3	27.1	203.8	8.4
2013	99.2	37.9	223.7	11.6
2014	115.1	36.7	224.9	13.4
2015	116.5	37.2	256.0	16.3
2016	146.9	49.4	329.3	17.3
2017	245.6	86.3	329.3	24.6
2018	274.8	87.9	324.8	26.3
2019	274.7	92.2	346.4	30.4
2020	257.4	84.3	364.9	34.4
2021	299.4	102.0	444.7	58.2
2022	392.9	145.3	634.5	73.8

المصدر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، **نشرة التجارة الخارجية**، أعداد مختلفة.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، **نشرة تقديرات الدخل الزراعي**، اعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، **"بيانات الحسابات القومية"**، على شبكة الانترنت.